أهالي القرية يوم ١٧/٥/١٩٨١، للعمل في أراضيهم، قامت قوات الاحتلال بتطويقهم والاعتداء عليهم واعتقال عدد منهم، كما اقتادت مختار القرية إلى مقر الحاكم العسكري في بيت لحم، بدعوى التحقيق معه (**وفا**، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي اطار مقاومة سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي، رفض أصحاب الأراضي المصادرة، في البيرة يوم ٢٠/٥/١٩٨١، التوجه إلى مقر الحاكم العسكري لاستلام التعويضات عن أراضيهم المصادرة. وقد أكد أصحاب هذه الأراضي للسلطات عدم شرعية المصادرة، كما أكدوا رفضهم التنازل عن حقهم في أراضيهم بأي شكل من الأشكال (**وفا**، ٢١/٥/١٩٨١).

وتُقدر مساحة الأراضي التي صودرت بحوالي عشرة آلاف دونم، تضاف اليها الأراضي الأخرى في شمال المدينة، والتي منعت السلطات الاسرائيلية أصحابها من دخولها والبناء عليها.

وإثر هذا الاجراء، أوضح ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة لمراسلي الصحف، أنّ الأوامر العسكرية شملت معظم أراضي المدينة، وهذا سيؤثر، بالضرورة، على الحركة العمرانية والزراعية فيها... وطالب بالغاء هذه الأوامر وإعادة الأراضي المصادره إلى أصحابها الشرعيين (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، فقد استمر سكان قرية رحّال في قضاء بيت لحم، بعرقلة أعمال مسح الأراضي لليوم الثاني على التوالي ــ وهذه الأراضي خصصت لمستوطنة أفرات ــ إذ قام رجال القرية بمنع المساحين من القيام بأعمالهم ووجهوا اليهم الشتائم والاهانات. ولم يستطع المسّاحون متابعة عملهم، إلاّ بعد أن قامت قوات الجيش باقتياد رجال القرية إلى مبنى الحكم العسكري. أما سكان قرية **ارطاس** المجاورة فقد قاموا بهدم السياج الذي أقيم حول الأراضي المخصصة لمستوطنة أفرات (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥١، ٢٧ و٢٨/٥/١٩٨١، ص ١٣).

وأقرت لجنة الاستئناف العسكرية التابعة للحكم لعسكري، يوم ١٨/٦/١٩٨١، وقف أيّ عمل مرتبط باقامة المستوطنة الجديدة متسببه لاخيش على سفح جبل الخليل. وكان ذلك نتيجة توجه مواطن من قرية دورا في قضاء الخليل إلى لجنة الاستئناف، بواسطة لجنة وكلاء الدفاع عن جبل الخليل، مؤكداً أن الأراضي التي أعلنت كأملاك حكومية هي ملك له (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٠، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٧). كما كان نتيجة تقدم المحامي درويش ناصر، من القدس، بالتماس إلى محكمة العدل العليا ضد الأمر الذي يمكن الحاكم العسكري من اعلان أراض كأملاك دولة. وقد أكد ناصر في التماسه، أن هذا الأمر ليس قانونياً، لتناقضه مع القانون الدولي والقانون الاسرائيلي. كما أنه غير منطقي أيضاً، حيث يلقي على صاحب الأرض مهمة إثبات ملكيته لها. وأضاف، إن اثبات الملكية عملية مكلفة ومعقدة. وإن الهدف من استغلال هذا الأمر، هو تجاوز القيود التي فرضتها محكمة العدل العليا في قضية ايلون موريه على الحكم العسكري، بشأن مصادرة الأراضي (ر.إ.إ.، العدد ٣٣٣٩، ١٣ و١٤/٥/١٩٨١، ص ١٢).

ومن جهة أخرى استجابت المحكمة العليا، يوم ٤/٥/١٩٨١، لالتماس مواطنين من منطقة قلقيلية، قدمته المحامية فيليتسيا لانغر، وأصدرت أمراً مع وقف التنفيذ يُمنع بموجبه البدء بأشغال جديدة إضافة إلى تلك التي نُفّذت في شق الطريق لمستوطنة كرني شومرون (ج) التي لم تقم بعد. وأكدت لانغر، إنّ المستوطنة تُقام لأغراض انتخابية، وأضافت، أنّ من وجهة نظر، القانون الاردني، الجمهور هو جمهور المنطقة وليس المستوطنين اليهود الذين لا يسرى عليهم القانون الاردني (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨١).

وعلى مستوى آخر قال رئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون، في مقابلة نشرت في صحيفة الفجر المقدسية، «ينبغي التوقف عن تقديم الالتماسات إلى محكمة العدل العليا بشأن مصادرة الأراضي. وأضاف أنّ أموال اللجنة الاردنية ــ الفلسطينية المشتركة تُبذر هباءً في المناطق المحتلة، على جمعيات هزيلة ولا تساعد بشيء في القضية القومية» (**هآرتس**، ١٢/٥/١٩٨١). واقترح توجيه هذه الأموال المتدفقة إلى المناطق المحتلة على عائلات المعتقلين وعلى العائلات التي تضررت